

الباب الثاني

النذر

١٨٠٤ - تعريف النذر:

يقال: نذرتُ أنذرتُ نذراً إذا أوجبتَ على نفسك شيئاً تبرعاً من عبادة أو صدقة أو غير ذلك (٢٢٥٩). فالنذرُ إيجاب المكلف على نفسه أمراً لم يلزمه به الشرع سواء كان هذا الأمرُ فعلاً أو تركاً.

١٨٠٥ - منهج البحث:

والكلام على النذر يستلزم الكلام على بيان درجة مشروعيته، وشروطه وبيان أنواعه، وحكم كل نوع، وحكم من مات وعليه نذر.

وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مشروعية النذر وشروطه.

الفصل الثاني: أنواعه وأحكام كل نوع.

الفصل الثالث: من مات وعليه نذر.

(٢٢٥٩) «النهاية» لابن الأثير ج ٥، ص ٣٩.

obeikandi.com

الفصل الأول مشروعية النذر وشروطه

١٨٠٦ - مشروعيته:

الإقدام على النذر غير مستحب للحديث الذي أخرجه البخاري عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إنَّ النذرَ لا يُقدَّم شيئاً ولا يؤخر، وإنما يُستخرجُ بالنذر من البخيل» (٢٢٦٠). وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمر قال: «أخذ رسول الله ﷺ يوماً ينهانا عن النذر، ويقول: إنه لا يرُدُّ شيئاً وإنما يُستخرج به من الشحيح» (٢٢٦١).

وهذا النهي نهْي كراهية لا نهْي تحريم؛ لأنه لو كان حراماً لما مدح الله تعالى الموفين به. وكذلك هو - أي النذر - غير مستحب لأنه لو كان مستحباً لفعله النبي ﷺ (٢٢٦٢).

١٨٠٧ - النذر بعد وقوعه:

وإذا لم يكن النذر مستحباً إلا أنه بعد وقوعه يجبُ الوفاء به إذا كان قرينةً وطاعةً، قال ﷺ: «من نذر أن يطع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» (٢٢٦٣). وقد مدح الله الموفين بنذورهم، قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (٢٢٦٤).

(٢٢٦٠) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٧٥.

(٢٢٦١) «صحيح مسلم بشرح العيني» ج ١١، ص ٩٧.

(٢٢٦٢) «المغني» ج ٩، ص ١.

(٢٢٦٣) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨١.

(٢٢٦٤) [سورة الإنسان: الآية ٧].

وقد ورد في السنة النبوية ذمُّ الذين يندرون ولا يوفون بندورهم، فقد قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَنْدِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتِمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ، وَيُظْهِرُ فِيهِمُ السَّمْنَ» (٢٢٦٥).

١٨٠٨ - شروط النذر:

يشترط في النذر جملة شروط (منها) ما يتعلق بالنذر نفسه، و(منها): ما يتعلق بالناذر، و(منها) ما يتعلق بصيغة النذر، و(منها): ما يتعلق بالمنذور.

ونتكلم فيما يلي بإيجاز عن هذه الشروط:

١٨٠٩ - أولاً: ما يتعلق بالنذر نفسه:

يشترط في النذر أن يكونَ لله تعالى، فلا يحلُّ النذرُ لغير الله من نبيٍّ أو وليٍّ أو ملكٍ، وإن وقع مثل هذه النذر كان باطلاً (٢٢٦٦). وكذلك لا يجوز النذر للقبور، ومن فعله كان باطلاً لا يجوز الوفاء به (٢٢٦٧).

١٨١٠ - ثانياً: ما يتعلق بالناذر (٢٢٦٨):

يشترط في الناظر سواء كان ذكراً أو أنثى، أن يكون عاقلاً، بالغاً، نافذ التصرف فيما نذره، وأن يكون مسلماً. فلا يصحُّ نذر الصبيِّ، والمجنون لعدم الأهلية للالتزام، ولا يصحُّ من غير المسلم لعدم أهليته لفعل القربة أو التزامها. وأما الطوعية فليست بشرط في الناظر عند الحنفية، فيصحُّ عندهم نذر المكروه خلافاً للشافعية ومن وافقهم، إذ أنَّ الطوعية شرطٌ لصحة نذر الناظر فلا يصحُّ عند هؤلاء - الشافعية ومن وافقهم - نذر المكروه، بل ولا ينعقد أصلاً لقول النبي ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

(٢٢٦٥) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨٠-٥٨١.

(٢٢٦٦) «الفقه على المذاهب الأربعة» للجزيري، ج ٢، ص ١٣٩.

(٢٢٦٧) «مختصر فتاوى ابن تيمية»، ص ٥٥٠.

(٢٢٦٨) «البدائع» ج ٥، ص ٨٢-٨٣.

أما حرية الناذر فليست من شرائط الصحة، فيصحُّ نذر الرقيق، ويجبُ الوفاء به في الحال إن كان المنذورُ به من القربات الدينية كالصوم والصلاة، أما إذا كان المنذور به من القربات المالية كالإعتاق، والإطعام ونحو ذلك، فالوفاء به يجب بعد عتق الناذر وصيرورته حراً.

١٨١١ - ثالثاً: ما يتعلق بصيغة النذر (٢٢٦٩):

يشترط في صيغة النذر أن يكون فيها لفظٌ يشعر بالتزام، فلا ينعقد بالنية كسائر العقود. وينعقدُ بكتابة الناذر مع نيته، وبإشارة الأخرس المفهمة. وتصحُّ صيغة النذر مطلقاً، كما لو قال: «الله عليّ أن أصوم». كما تصح أن تكون معلقةً على صفةٍ كما لو قال: «إن شفاني الله فعلي صدقةٌ أو صوم ثلاثة أيام».

١٨١٢ - رابعاً: ما يتعلق بالمنذور (٢٢٧٠):

يشترط في المنذور أن يكون متصور الوجود في نفسه شرعاً، فإن لم يكن كذلك لم يصحَّ كما لو قالت المرأة: «الله عليّ أن أصوم أيام حيضي». لأن الحيض ينافي الصوم شرعاً؛ لأن الطهارة من الحيض والنفاس شرط لوجود الصوم الشرعي.

١٨١٣ - ومن شروط المنذور أن يكون قريناً، فلا يصحُّ النذرُ بالمعاصي كما لو قال: «الله عزَّ شأنه عليّ أن أشرب الخمر، أو أقتل فلانَ المعصوم الدم ونحو ذلك»، لقوله ﷺ: «لا نذر في معصية الله». ولا يجوز الوفاء بمثل هذا النذر لقوله ﷺ: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه». ولأنَّ حكم النذر وجوب المنذور ووجوب الوفاء به، ولا يجوز فعل المعصية، فلا يجوز الوفاء بالمنذور إذا كان معصيةً. وكذلك لو نذر طلاق امرأته لم يكن نذراً من القربات فلا يلزم النذر. كما لا يكون النذر لازماً في نذر المباحات كالأكل والشرب، ولكن هل تجبُ فيه الكفارة؟ سنذكر ذلك فيما بعد.

(٢٢٦٩) «المغني» ج ٩، ص ١، «مغني المحتاج» ج ٤، ص ٣٥٥.

(٢٢٧٠) «المغني» ج ٩، ص ٣، «المحلى» ج ٨، ص ٢.

obeikandi.com

الفصل الثاني أنواع النذر، وحكم كل نوع

١٨١٤ - أنواع النذر:

للنذر أنواعٌ من جهة نوع أو صفة المندور، ومن جهة الوفاء به، ووجوب الكفارة، وهذا ما نبينه في الفقرات التالية:

١٨١٥ - النوع الأول: نذر اللجاج والغضب^(٢٢٧١):

وهذا النذر يخرج صاحبه مخرج اليمين للحث على فعل شيء، أو المنع منه، أو التصديق عليه، إن كان خبيراً غير قاصد به النذر، مثل أن يقول: «إن سافرت فلله عليّ صوم كذا أيام». أو يقول: «إن سافر فلان فلله عليّ أن أفعل كذا». أو يقصد حث نفسه أو غيره على فعل شيء مثل أن يقول: «إن لم أفعل كذا، أو إن لم يفعل فلان كذا فلله عليّ أن أتصدق بكذا مبلغ». أو يقصد به تحقيق أو تصديق خبر من الأخبار كقوله: «إن لم يكن الأمر كما قلتُ أو كما قال فلان فلله عليّ كذا وكذا». فهذا النذر سمي نذر اللجاج والخصام أو نذر اللجاج والغضب؛ لأنه يقع غالباً حال المخاصمة والغضب، وقصدُ الناذر في هذا النذر أن لا يتحقق الشرط ولا الجزاء - أي أن مقصوده أن لا يفعل هو أو غيره الشرط - ولا يفعل هو الجزاء مثل أن يقول: «إن سافرت فعليّ صوم كذا»، فهو لا يريد السفر ولا الصوم. فهذا الناذر يجزيه كفارة يمين إذا لم يف بنذره في مذهب أحمد والشافعي. ويروى عن أبي حنيفة، وهو قول طائفة من أصحاب مالك، وهو المأثور عن الصحابة الكرام. وهذا كله إذا كان المندور قربةً كالعتق ونحوه، فإن لم يكن قربةً كالطلاق، فلا شيء فيه عند أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية عنه، لكن المشهور عنه أن عليه كفارة يمين إذا لم يف بنذره وهو المستحب.

(٢٢٧١) «البدائع» ج ٥، ص ٨٢-٨٣، ٩٠، «مجموع فتاوى ابن تيمية» ج ٣٣، ص ١٩٨.

١٨١٦ - النوع الثاني: نذر الطاعة والتبرر (٢٢٧٢):

وهو الذي يقصد به الناذر فعل قربة من صدقة أو صلاة ونحو ذلك. والبر مأخوذ من البر؛ لأن الناذر يطلب به البر والقرب إلى الله تعالى فهذا النوع من النذر يلزم الوفاء به لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

وهذا النذر إما أن يأتي بصيغة التعليق وإما أن يأتي بدون تعليق على شيء.

فمن (الأول): أن يقول الناذر: «إن شفى الله مريضى فله عليّ صيام شهر». وهذا النذر بهذه الكيفية أو بهذه الصفة يسمى: نذر المجازاة لأنه يقع نظير جزاء.

ومن (الثاني): أي الذي يقع بدون تعليق عليه شيء، فمثل أن يقول الناذر ابتداءً: «لله عليّ أن أصوم شهراً».

١٨١٧ - ونذر البرر ثلاثة أقسام:

(القسم الأول): التزام طاعة في مقابل نعمة، استجلبها أو نعمة استدفعها، وتكون الطاعة الملتزمة مما له أصل في الوجوب بالشرع كالصوم كما لوقال: «إن شفاني الله من مرضي فله عليّ صوم شهر». فهذا القسم من النذر يجب الوفاء فيه بإجماع أهل العلم.

(القسم الثاني): التزام طاعة من غير شرط كقوله ابتداءً: «لله عليّ صوم شهر». فهذا النذر يلزمه الوفاء به في قول أكثر أهل العلم.

(القسم الثالث): نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب في الشرع كالاعتكاف وعبادة المريض. وهذا يلزم الوفاء كما صرح بذلك الحنابلة وغيرهم.

١٨١٨ - النوع الثالث: النذر المبهم (٢٢٧٣):

وهو الذي يقول الناذر فيه: «لله عليّ نذر». فهذا النذر تجب فيه الكفارة في قول أكثر أهل العلم، وقال الشافعي: لا يتعد هذا النذر ولا كفارة فيه. والحجة لوجوب

(٢٢٧٣) «المغني» ج ٩، ص ٣.

(٢٢٧٢) «المغني» ج ٩، ص ٢-٣.

الكفارة فيه، الحديث الشريف الذي أخرجه الترمذي عن النبي ﷺ وفيه: «كفارة النذر إذا لم يُسمَّ كفارةً يميناً»^(٢٢٧٤). ولأن قول ابن عباس وعائشة وغيرهما من الصحابة دون أن يعرف لهم مخالفتُ في عصرهم فيكون إجماعاً كما قال ابن قدامة الحنبلي.

١٨١٩ - النوع الرابع: نذر المعصية^(٢٢٧٥):

فمن نذر فعل معصية كشرب الخمر، أو قتل نفس بغير حق، فهذا نذر باطل، ولا يجوز الوفاء به؛ لأنه يحرم فعل المعاصي، ولا يحلها التزاماً بالنذر ولأن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه». ويجب على الناذر كفارة يمين لحديث رسول الله ﷺ: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين»^(٢٢٧٦)؛ ولأن النذر يمينٌ بدليل ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «النذر حلفة». ولو حلف على فعل معصية لزمته الكفارة. فكذلك إذا نذرهما. وهذا مذهب الحنابلة وهو المروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة. وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة فيه، وهذا مذهب مالك، والشافعي، والظاهرية لحديث رسول الله ﷺ: «لا نذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد». وحديث: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصه». ولم يأمره ﷺ بالكفارة. وفي حديث أبي إسرائيل حيث نذر أن يصوم، ويقوم في الشمس، ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، قال النبي ﷺ: «مروه فليتكلم، وليجلس، وليستظل، وليتم صومه» رواه البخاري وغيره، ولم يأمره بالكفارة لتركه بعض ما التزمه بنذره^(٢٢٧٧).

١٨٢٠ - النوع الخامس: نذر المباح^(٢٢٧٨):

وهذا كما لو نذر أن يلبس ثوباً معيناً، أو يركب دابةً، فهذا النوع من النذر يتخير

(٢٢٧٤) «جامع الترمذي» ج ٥، ص ١٢٥.

(٢٢٧٥) «المغني» ج ٩، ص ٣-٤، والحديث رواه الإمام أحمد. «الجامع الصغيرة للسيوطي»، ج ٢، ص ٦١.

(٢٢٧٦) «جامع الترمذي» ج ٥، ص ١٢١، «سنن أبي داود» ج ٩، ص ١١٥.

(٢٢٧٧) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني»، ج ١١، ص ٥٨٦-٥٨٧، و«سنن أبي داود» ج ٩، ص ١١٣-١١٤، «السنن الكبرى» للبيهقي، ج ١٠، ص ٧٥.

(٢٢٧٨) «المغني» ج ٩، ص ٥-٦، «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨٥-٥٨٦، و«السنن الكبرى» للبيهقي، ج ١٠، ص ٧٥.

الناذر فيه بين فعله فيبرّ بذلك، وبين تركه وعليه كفارةٌ يمين، وهذا مذهب الحنابلة.

وقال مالك والشافعي: لا ينعقد نذر المباح لقوله ﷺ: «لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله». ولحديث أبي إسرائيل الذي ذكرناه، ولم يأمره ﷺ بالكفارة فيما تركه. وعن أنس قال: «نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله الحرام، فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك، فقال: إن الله لغني عن مشيها، مروها فلتركب»، ولم يأمرها بكفارة. وفي حديث البخاري في الرجل الذي نذر أن يحج ماشياً، وجاء في هذا الحديث: «إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه، مروه فليركب» ولم يأمره بكفارة.

واحتج الحنابلة لمذهبه بأن حديث عقبة بن عامر وفيه أن أخته نذرت أن تمشي إلى بيت الله الحرام، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «مروها فلتركب ولتكفر عن يمينها» (٢٢٧٩).

١٨٢١ - النوع السادس: نذر المكروه (٢٢٨٠):

وإذا نذر فعل مكروه كطلاق امرأته، فهذا نذرٌ مكروه بدليل الحديث الشريف: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق». فالمستحب أن لا يفي بنذره ويكفر عن نذره.

١٨٢٢ - النوع السابع: نذر الواجب (٢٢٨١):

نذر الواجب مثل نذر الصلاة المكتوبة، أو نذر صوم رمضان. هذا النذر لا ينعقد عند الحنابلة والحنفية، وهو قول أصحاب الشافعي؛ لأن النذر التزام، ولا يصح التزام ما هو لازم بدون النذر. وقال ابن قدامة الحنبلي: ويحتمل أن ينعقد هذا النذر موجباً كفارة يمين إن تركه كما لو حلف على فعل ما هو واجب عليه، فإن النذر كاليمين وقد سماه النبي ﷺ يميناً.

(٢٢٧٩) الحديث ورد في «سنن أبي داود» ولفظه كما جاء في ج ٩، ص ١٢٨-١٢٩: عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أختي نذرت أن تحج ماشية. فقال النبي ﷺ: «إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً، فلتحج راکبة، ولتكفر عن يمينها».

(٢٢٨٠) «المغني» ج ٩، ص ٦.

(٢٢٨١) «المغني» ج ٩، ص ٦، «البدائع» ج ٥، ص ٩٠.

١٨٢٣ - النوع الثامن: نذر طاعة لا يطيقها الناذر^(٢٢٨٢):

ومن نذر طاعة لا يطيقها، أو كان قادراً عليها فعجز عنها، فعليه كفارة يمين، وهو عند الحنابلة لما روى عقبه بن عامر قال: «نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ فاستفتيته فقال: لتمشي ولتركب»^(٢٢٨٣). وفي رواية أبي داود والبيهقي زيادة: «وتكفر عن يمينها». وفي رواية أخرى لهما: «ولتصم ثلاثة أيام»^(٢٢٨٤).

وقال ابن عباس: من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين، وعند الظاهرية: من نذر ما لا يطيقه لم يلزمه نذره^(٢٢٨٥).

١٨٢٤ - النوع التاسع: نذر طاعة وما ليس بطاعة:

من نذر طاعة وما ليس بطاعة بأن جمع الاثنين (الطاعة وما ليس بطاعة) في نذره، لزمه فعل الطاعة دون غيرها، كما في حديث أبي إسرائيل فإن النبي ﷺ أمره بإتمام الصوم، وترك ما سواه من عدم الكلام وعدم الجلوس، والبقاء واقفاً في الشمس لكون هذه الأشياء ليست بطاعة فلم تلزمه بنذره^(٢٢٨٦).

١٨٢٥ - المرأة كالرجل في النذر وأحكامه:

وما قلناه في النذر وأحكامه يسري على المرأة كما يسري على الرجل؛ لأن الأصل في الأحكام الشرعية سريانها على النساء والرجال جميعاً إلا ما استثني، وليس في النذر وأحكامه استثناء يخص الرجال دون النساء أو العكس. وقد صرح الإمام ابن حزم بشمول النساء والرجال بأحكام النذور، فقال - رحمه الله تعالى -^(٢٢٨٧): «ونذر الرجل والمرأة

(٢٢٨٢) «المغني» ج ٩، ص ٩-١٠.

(٢٢٨٣) رواه مسلم في «صحيحه» ج ١١، ص ١٠٣.

(٢٢٨٤) «سنن أبي داود» ج ٩، ص ١٢٤، ١٢٨-١٢٩، «السنن الكبرى» للبيهقي، ج ١٠، ص ٨٠.

(٢٢٨٥) «المحلى» ج ٨، ص ٢٥.

(٢٢٨٦) «المغني» ج ٩، ص ٧.

(٢٢٨٧) «المغني» ج ٩، ص ٧.

البكر ذات الأب وغير ذات الأب، وذات الزوج وغير ذات الزوج، والعبد والحرّ سواء في كل ما ذكرنا؛ لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر، وأمر رسوله ﷺ بذلك، عمومٌ لم يخص من ذلك أحداً من أحدٍ. ﴿وما كان ربك نسياً﴾ ومن الباطل الممتنع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرنا فلا يبينه لنا هذا أمرٌ قد أمناه والله الحمد إلا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا بإذن زوجها على ما ذكرنا في كتاب الصوم».

الفصل الثالث من مات وعليه نذر

١٨٢٦ - تمهيد:

قد ينذر المسلم أو المسلمة نذراً منعقداً يستوجبُ الوفاء، ولكنَّ الناذر يموتُ قبل الوفاء بنذره، فما حكم هذا النذر؟ هل يسقط بموتِ الناذر؟ وإذا سقط عنه، هل يلتزم غيره بالوفاء؟ أو يسقطُ عنه دون إلزام أحد بالوفاء؟ هذا ما نريد بيانه في هذا الفصل.

١٨٢٧ - الأحاديث والآثار الواردة في الموضوع:

هناك جملة أحاديث نبوية شريفة وآثار عن الصحابة وردت في الموضوع الذي نعالجه وهو: «من مات وعليه نذر» وما حكم هذا النذر؟ ومن هذه الأحاديث:

أ - أخرج الإمام البخاريُّ عن ابن عباس: «أنَّ سعيد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى النبي ﷺ في نذرٍ كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه، فأفتاه أن يقضيه عنها، فكانت سنةً بعد» (٢٢٨٨).

ب - وأخرج البخاريُّ أيضاً عن ابن عباس، قال: أتى رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال له: «إنَّ أُختي نذرت أن تحجَّ وأنها ماتت فقال النبي ﷺ لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم. قال: فاقضي الله فهو أحق بالقضاء» (٢٢٨٩).

ج - وأخرج البخاريُّ أيضاً عن ابن عمر أنه أمر امرأةً جعلت أمها على نفسها صلاةً بقاء

(٢٢٨٨) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨٣. وقوله: (فكانت سنة بعد) هي عبارة

الزهري راوي الحديث ومعناها: أي صار قضاء الوارث ما على الوارث طريقة مشروعة، سواء كانت

هذه الطريقة على سبيل الوجوب أو الندب. «المرجع السابق» ج ١١، ص ٥٨٤.

(٢٢٨٩) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨٤.

- فماتت قبل أن تفي بنذرها - فقال: «صلَّ عنها». وقال ابن عباس نحو ما قاله ابن عمر (٢٢٩٠).

د- وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس: «أن امرأة ركب البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهراً، فنجأها الله فلم تصم حتى ماتت، فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها» (٢٢٩١).

هـ- وروى ابن حزم عن عائشة أم المؤمنين أنها اعتكفت عن أخيها بعدما مات. وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافاً فماتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس: «اعتكف عن أمك» (٢٢٩٢).

١٨٢٨ - دلالة هذه الأحاديث والآثار:

وقد استدل الظاهرية بهذه الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة على أن من نذر نذراً ومات قبل الوفاء به، قضاءً عنه وليه سواء كان نذره صلاةً، أو صياماً، أو حجاً، أو عمرةً، أو اعتكافاً، أو ذكراً، وكلُّ برٍّ كذلك فإن أبي الولي قضاء نذر الميت، استؤجر من رأس مال الميت من يؤدي نذر الميت الذي يعتبر دين الله (٢٢٩٣).

١٨٢٩ - وقال الحنابلة مثل قول الظاهرية مستدلين بما ذكرناه من أحاديث نبوية، فقد جاء في «المغني» لابن قدامة الحنبلي: من نذر حجاً أو صياماً أو صدقة أو عتقاً أو اعتكافاً أو صلاةً أو غيره من الطاعات، ومات قبل فعله، فعلمه الولي عنه.

وعن أحمد في الصلاة: لا يُصلى عن الميت لأنه لا بدل لها بحالٍ، وأما سائر الأعمال فيجوز أن ينوب الولي عنه فيها، وليس بواجب عليه ولكن يستحب له ذلك على سبيل الندب والصلة له والمعروف. واستدل ابن قدامة لمذهب الحنابلة بالأحاديث الواردة في قضاء الولي أو الوارث في نذر الصوم والحج ومطلق النذر ثم قال: وما عدا

(٢٢٩٠) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١١، ص ٥٨٣.

(٢٢٩١) «سنن أبي داود» ج ٩، ص ١٣٥، «سنن البيهقي» ج ١٠، ص ٨٥.

(٢٢٩٢) «المحلى» لابن حزم، ج ٨، ص ٢٧-٢٨.

(٢٢٩٣) «المحلى» لابن حزم، ج ٨، ص ٢٨.

المذكور في الحديث يقاسُ عليه. ثم قال ابنُ قدامة: والأولى أن يقضي النذر عنه وارثه فإن قضاها غيره أجزأه^(٢٢٩٤).

١٨٣٠ - نذر المال:

وإن كان نذر من مات نذر مالٍ تعلق ذلك بتركته. وقال الجمهور: يجب قضاؤه من رأس ماله - أي من تركته -، وإن لم يوصَ إلا إذا وقع نذره في مرض الموت فيكون من الثلث. وشرطُ المالكية والحنفية أن يُوصي بذلك مطلقاً. وإذا لم يخلف الميت تركته، وكان قد نذر مالياً فإن وارثه لا يلزمه وفاء نذره. إلا إذا شاء التبرع عنه^(٢٢٩٥).

١٨٣١ - هل قضاء نذر الميت واجبٌ على الوليِّ والوارث؟

وقضاء نذر الميت من قبل الوارث أو الوليِّ مستحبٌ، وليس بواجبٍ عليهما على ما صرح به الحنابلة، وذكرناه عنهم قبل قليلٍ على لسان ابن قدامة الحنبليِّ الذي قال عنه إنه قول جمهور أهل العلم، إلا أن يكون النذر مالياً، ويكون للميت تركته، فيخرج النذر من تركته، فإن لم يكن له تركته فلا وجوب على الوليِّ في وفاء النذر المالي. والحجة لمذهب الجمهور أن النبي ﷺ شبه نذر من مات بالدين وقضاء الدين عن الميت لا يجب على الوارث ما لم يخلف تركته يقضي منها نذره^(٢٢٩٦).

(٢٢٩٤) «المغني» ج ٩، ص ٣٠-٣٣.

(٢٢٩٥) «شرح العسقلاني لصحيح البخاري» ج ١١، ص ٥٨٧، و«تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي»

ج ٥، ص ١٥١.

(٢٢٩٦) «المغني» ج ٩، ص ٣٢.

obeikandi.com

الكتاب الثاني للأضاحي

١٨٣٢ - تمهيد:

تكلمنا في الباب الأول عن العبادات: الصلاة والصوم والزكاة والحج، ثم تبعناها بالكلام عن الإيمان والنذور في الكتاب الثاني لأن فيها معنى العبادة والتقرب إلى الله تعالى، فهي من ملحقات العبادة. وتتبع الآن الإيمان والنذور بكتاب الأضاحي؛ لأنها من الذبائح التي يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى، ففيها معنى العبادة والتقرب إلى الله تعالى، فهي بهذا الاعتبار ملحقة بالعبادات.

١٨٣٣ - منهج البحث:

والكلام عن الأضاحي يستلزم بيان تعريفها ودرجة مشروعيتها والمخاطب بالتضحية والأضحية في نفسها، والتضحية وما يتعلق بها.

وعلى هذا نقسم هذا الكتاب إلى الأبواب التالية:

الباب الأول: تعريف الأضاحي وبيان مشروعيتها.

الباب الثاني: المخاطب بالتضحية (المضحى).

الباب الثالث: الأضحية (ما يُضحى به).

الباب الرابع: التضحية (ذبح الأضحية) وما يتعلق بها.

obeikandi.com

الباب الحادي الأول تعريف الأضاحي وبيان مسرورها

١٨٣٤ - تعريف الأضاحي (٢٢٩٧):

الأضاحي جمعٌ، مفردها أضحية، والأضحية شاةٌ ونحوها يُضحى بها في عيد الأضحى، وقيل: سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى - وهو ارتفاع النهار - وضحى بالشاء ونحوها: ذبحها في الضحى من أيام عيد الأضحى.

وهي في الاصطلاح الشرعي: ما يذبح من النعم - الإبل والبقر والغنم - تقرباً إلى الله تعالى في يوم النحر، وبعده أيام التشريق (أيام عيد الأضحى المبارك) كما سنبينه فيما بعد.

١٨٣٥ - مشروعية الأضاحي:

والأصل في مشروعية الأضحية قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾، قال بعض أهل التفسير: «المراد بقوله تعالى: ﴿وانحروا﴾ الأضحية بعد صلاة العيد» (٢٢٩٨).

وفي السنة النبوية عن أنس قال: «ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين، فرأيت واضحاً

(٢٢٩٧) «النهاية» لابن الأثير، ج٣، ص٧٦، «المعجم الوسيط» ج١، ص٥٣٧، «نيل الأوطار» للشوكاني، ج٥، ص١٠٩، «طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» للشيخ نجم الدين بن حفص النسفي، ص١٠٥.

(٢٢٩٨) «أحكام القرآن» لابن العربي، ج٤، ص١٩٧٥، «تفسير ابن كثير» ج٤، ص٥٥٩.

قدمه على صفاجهما يُسمى ويكبر فذبحهما بيده»^(٢٢٩٩)، وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية^(٢٣٠٠).

١٨٣٦ - هل الأضحية سنة أم واجبة؟

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة، وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وبلال، وابن مسعود، وبه قال سعيد بن المسيب، وعلقمة، والأسود، وعطاء، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، وأهل الظاهر، وهو مذهب مالك، والحنابلة. وقال الثوري، والأوزاعي، والليث، وأبو حنيفة: هي واجبة^(٢٣٠١).

١٨٣٧ - حجة من قال إنها سنة:

الحديث الذي أخرجه مسلم: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي، فليمسك عن شعره وأظفاره»^(٢٣٠٢). وجه الدلالة بهذا الحديث الشريف أنه ﷺ علق التضحية على إرادة المسلم، والواجب لا يعلق على الإرادة^(٢٣٠٣)، ولكن لو نذرنا صارت واجبة بالنذر.

١٨٣٨ - أدلة الوجوب:

واستدل من قال بالوجوب بقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾، والأمر للوجوب. وأجيب عن هذا الاستدلال بأن المراد تخصيص الرب بالانحر له، لا للأصنام، فالأمر يتوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله تعالى بالصلاة والانحر.

واستدلوا أيضاً بحديث رواه الإمام أحمد وابن ماجه وفيه: «من وجد سعة فلم يضحْ

(٢٢٩٩) «صحيح البخاري بشرح العسقلاني» ج ١٠، ص ١٨. ومعنى صفاجهما: أي جوانبهما، أي الجانب الواحد من وجه الأضحية.

(٢٣٠٠) «المغني» ج ٨، ص ٦١٧.

(٢٣٠١) «المغني» ج ٨، ص ٦١٧، «البدائع» ج ٥، ص ٦٢، «المحلى» ج ٧، ص ٣٥٥، «القوانين الفقهية» لابن جزي، ص ٢٠٧.

(٢٣٠٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ج ١٣، ص ١٣٩.

(٢٣٠٣) «المغني» ج ٨، ص ٦١٨، «المحلى» ج ٧، ص ٣٥٥.

فلا يقربن مُصلّانا». وجه الاستدلال به أنه لمّا نهى من كان ذا سعة عن قربان المصلّي إذا لم يضحّ، دلّ على أنه قد ترك واجباً، فكأنه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب. وقد أجب عن هذا الاستدلال بأن هذا الحديث ليس صريحاً في الإيجاب^(٢٣٠٤).

١٨٣٩ - الأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها:

هذا وإن الأضحية أفضل من الصدقة بقيمتها، نصّ عليه الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وبهذا قال ربيعة وأبو الزناد، ويدلّ على ذلك أنّ النبي ﷺ ضحّى، والخلفاء بعده، ولو علموا أنّ الصدقة بقيمتها أفضل لعدلوا إليها^(٢٣٠٥).

ومما يدل على فضلها، وأنها أفضل من الصدقة بقيمتها الأحاديث الواردة بفضلها من ذلك ما يأتي^(٢٣٠٦):

أ - عن زيد بن أرقم قال: «قلْتُ أو قالوا: يا رسول الله ما هذه الأضحية؟ قال: سنّة أبيكم إبراهيم، قالوا: ما لنا فيها؟ قال: بكل شعرة حسنة، قالوا: فالصوف؟ قال: بكل شعرة من الصوف حسنة». رواه أحمد وابن ماجه.

ب - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نحر في يوم عيد»، رواه الدارقطني.

ج - عن عائشة - رضي الله عنها - أنّ النبي ﷺ قال: «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحبّ إلى الله من هراقه دمٍ وإنه لتأتي يوم القيامة بقرونها وأظلافها، وأشعارها، وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً»، رواه ابن ماجه والترمذي.

وقال الشوكاني بعد أن ذكر هذه الأحاديث: «وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية، ولا خلاف في ذلك، وأنها أحبّ الأعمال إلى الله يوم النحر، وأن الدرهم لم تنفق في عملٍ صالحٍ أفضل من الأضحية»^(٢٣٠٧).

(٢٣٠٤) «نيل الأوطار» للشوكاني، ج ٥، ص ١٠٨، ١١١.

(٢٣٠٥) «المغني» ج ٨، ص ٦١٨.

(٢٣٠٦) «نيل الأوطار» للشوكاني، ج ٥، ص ١٠٨. (٢٣٠٧) «نيل الأوطار» للشوكاني، ج ٥، ص ١٠٩.

obeikandi.com

الباب الثاني المضحي

١٨٤٠ - من هو المضحّي (٢٣٠٨):

نريد بالمضحّي المخاطب شرعاً بالتضحية - أي المكلف بالأضحية - سواء قلنا أنها سنة مؤكدة أو واجبة. والمخاطب شرعاً بالتضحية هو المسلم البالغ العاقل الحرّ المستطيع مالياً. فلا تجب على الكافر ولا تُسنُّ في حقّه لأنها قريبة، والكافر ليس من أهل القربات. ولا تجب على الفقير، فلا يؤمر بها إلا الغني، وهو من يملك مائتي درهم من الفضة أو عشرين ديناراً من الذهب، أو شيئاً تبلغ قيمته النصاب المذكور سوى مسكنه. وما يتأثت به، وكسوته وخادمه وفرسه وسلاحه وما لا يستغني عنه. ولو كان عليه دين بحيث لو صرف إليه بعض ما يملك لانتقص نصابه لم يؤمر بالتضحية.

١٨٤١ - التضحية عن الصغار (٢٣٠٩):

وهل تجوز التضحية عن الصغير والصغيرة من مالهما؟

في المذهب الحنبلي روايتان عن أحمد:

(الأولى): ليس لولي الصغير أو الصغيرة التضحية عنهما من مالهما؛ لأنه إفراج شيء من

مالهما بلا عوضٍ كالهبة والصدقة، فلا تجوز وهذا مذهب الشافعي.

(الثانية): أن للولي أن يضحي عنهما من مالهما إذا كانا موسرين وهذا قول أبي حنيفة

ومالك.

١٨٤٢ - ومتى ضحى ولي الصغير أو الصغيرة عنهما من مالهما لم يتصدق بشيء

(٢٣٠٨) (البدائع ج ٥، ص ٦٢-٦٤، «مغني المحتاج» ج ٤، ص ٢٨٣، «قوانين الأحكام الشرعية» لابن

جزى المالكي، ص ٢٠٧.

(٢٣٠٩) (المغني ج ٨، ص ٦٣١-٦٣٢، «مغني المحتاج» ج ٤، ص ٢٨٣، «قوانين الأحكام الشرعية»

لابن جزى المالكي، ص ٢٠٧.

من أضحيتها، بل يوفرهما لهما لأنه لا يجوز الصدقة بمال الصغار تطوعاً.

١٨٤٣ - المرأة كالرجل في التضحية:

المرأة مخاطبةً بالتضحية كالرجل، فتجب عليها أو تسنُّ عليها، كما تجب أو تسنُّ على الرجل. قال الفقيه ابن حزم الظاهري: «والأضحية مستحبة للحاجِّ بمكة، وللمسافر كما هي للمقيم ولا فرق، وكذلك العبد والمرأة لقول الله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾، والأضحية فعل خير، وكلُّ من ذكرنا محتاج إلى فعل الخير مندوبٌ إليه، ولما ذكرنا من قول الرسول ﷺ في التضحية والتقريب، ولم يخص عليه السلام بانياً من حاضر، ولا مسافراً من مقيم، ولا ذكراً من أنثى، ولا حرّاً من عبد، ولا حاجّاً من غيره، فتخصيصُ شيء من ذلك باطل لا يجوز» (٢٣١٠).

وقال الفقيه الكاساني الحنفي بعد أن ذكر شروط وجوب التضحية: «وجميع ما ذكرنا من شروط يستوي فيها الرجل والمرأة لأنَّ الدلائل لا تفصل بينهما» (٢٣١١).

١٨٤٤ - ما يجب اجتنابه على مرید التضحية:

أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة، وأراد أحدكم أن يضحي، فليمسك عن أشعاره وأظفاره» (٢٣١٢).

١٨٤٥ - دلالة الحديث على ما يجتنبه مرید التضحية:

تحريمُ أخذ شيء من الشعر أو تقليم الأظافر بالنسبة لمرید التضحية، فيجب عليه أن يترك شعره دون تقصيرٍ أو حلق، ويترك أظفاره دون قلم أو كسر، وبهذا قال الظاهرية وهو قول بعض الحنابلة، وحكاه ابن المنذر عن أحمد، وإسحاق، وسعيد بن المسيب، وهو قول بعض أصحاب الشافعي. وقال الشافعي إنه مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، وهو

(٢٣١٠) «المحلى» ج٧، ص ٣٧٥.

(٢٣١١) «البدائع» ج٥، ص ٦٤.

(٢٣١٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ج١٣، ص ١٣٩.

قول مالك في رواية عنه (٢٣١٣).

«والمنع من إزالة الشعر يشمل المنع من إزالته بحلق و تقصير أو نتف أو إحراق، أو أخذه بنورة أو بغير ذلك، وسواء في هذا المنع شعر الإبط والشارب والعانة والرأس وغير ذلك من شعور البدن. والحكمة في النهي أن يبقى مريد التضحية كامل الأجزاء ليعتق من النار» (٢٣١٤).

(٢٣١٣) «المحلى» ج٧، ص ٣٥٥، «المغني» ج٨، ص ٦١٨-٦١٩، «النوي في شرحه لصحيح مسلم» ج١٣، ص ١٣٨، «مغني المحتاج» ج٤، ص ٢٨٣، «قوانين الأحكام الشرعية» لابن جزري المالكي، ص ٢١١.

(٢٣١٤) «صحيح مسلم بشرح النووي» ج١٣، ص ١٣٨-١٣٩.